

أثر تقلبات اسعار الصرف في النمو الاقتصادي في العراق للمدة 1995 - 2015

أ.د. اسعد حمدي محمد ماهر

كلية الإدارة والأقتصاد، جامعة التنمية البشرية، السليمانية، كردستان، العراق

لقد أصبحت المواضيع التي تهتم بدراسة ومناقشة اثار تقلبات اسعار الصرف في مستوى الانشاط الاقتصادية بشكل عام وفي النشاط التجاري بشكل خاص واحدة من الحقول التي استقطبت انظار عدد كبير من الاقتصاديين الذين ادركوا المخاطر الناجمة عن تقلبات سعر الصرف خاصة فيما يتعلق.

بنشاط التصدير والاستيراد ، اذ ان ارتفاع سعر صرف العملة المحلية للدولة يؤدي الى ارتفاع الاسعار النسبية لسلعها المحلية وهو ما يؤدي الى ارتفاع اسعار الصادرات قياسا باسعار السلع المستوردة ، كما ان ارتفاع سعر الصرف الاجنبي مقابل العملة المحلية يؤدي الى ارتفاع اسعار السلع المستوردة مقابل انخفاض اسعار الصادرات ، الامر الذي يؤدي الى اختلال شروط التبادل التجاري بسبب اعتماد واردات الدولة على السلع الاستهلاكية والمواد الخام التي لا يتوفر بديل محلي له مما ينعكس سلبا على النمو الاقتصادي.

أولا : أهمية البحث

مساهمة البحث في مجال النمو والتنمية الاقتصادية التي يزداد الاهتمام بدراسة المواضيع المتعلقة بها على المستوى العالمي ، اذ يسلب الضوء على اثر تقلبات سعر الصرف في النمو الاقتصادي ، وان سعر الصرف يمثل حلقة الوصل في العلاقات الاقتصادية الدولية ، كونه يعكس الوضع الاقتصادي لاية دوله خارجيا وداخليا حيث ان استقرار سعر الصرف يعكس مدى سلامة الاسس الاقتصادية والسياسات المالية والنقدية المتبعة وقدرتها على مواجهة التحديات والتأثيرات الخارجية التي يتعرض لها اقتصاد الدولة .

المستخلص- تعد العملة المحرك الاساس لعملية التبادل التجاري على المستويين الداخلي والخارجي ، ويعد سعر الصرف احد المقومات التي تقوم عليها التجارة الخارجية لتسوية المدفوعات الدولية ، اذ تحتاج عملية الاستيراد الى عملة البلد المصدر لتسديد قيمة السلع المستوردة هذا من جانب ، ومن جانب آخر نجد ان الافراد في حالة سفرهم الى بلد آخر فهم يحتاجون الى عملة البلد الذي يسافرون اليه ، وهذه الحالة يجدون انفسهم امام عملية الصرف ، وبذلك فان التغيرات التي تحصل في سعر الصرف تؤثر على عملية التبادل التجاري وبالتالي على النمو الاقتصادي .

انطلاقا مما تقدم تم اختيار عنوان الموضوع الذي يهدف البحث الى التعرف على الاطار النظري لاسعار الصرف ونماذج النمو الاقتصادي فضلا عن قياس اثر تقلبات سعر الصرف على النمو الاقتصادي في العراق عن طريق صياغة نموذج قياسي للمدة 1995-2015

مفاتيح الكلمات- اسعار الصرف ، النمو الاقتصادي.

المقدمة

يعد الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي كونه يعتمد في تمويل البرامج التنموية بنسبة تتجاوز 95 % على الإيرادات الناجمة عن تصدير النفط ، وبذلك فقد ظل الاقتصاد العراقي يعاني من تدني معدلات النمو الاقتصادي ، الامر الذي دفع معظم الحكومات المتعاقبة على وضع خطط وبرامج تهدف الى زيادة معدل النمو الاقتصادي ، وتركز هذه الخطط والبرامج على الحد من تقلبات اسعار الصرف والعمل على استقرارها بوصفها واحدة من الوسائل المعتمدة التي تساهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي.

ثانيا : مشكلة البحث

وبشكل عام يمكن القول ان سعر الصرف يمثل عدد الوحدات النقدية الوطنية التي تدفع للحصول على وحدة نقدية اجنبية ، او هو عدد الوحدات الاجنبية التي تدفع للحصول على وحدة وطنية ، ولا خلاف بين الطريقتين اذ ينظر الى ان احدى العملتين هي سلعة والاخرى ثمن لها ، ففي الحالة الاولى تعد العملة الاجنبية سلعة والعملة الوطنية ثمن لها في حين تمثل العملة الوطنية في الحالة الثانية سلعة والعملة الاجنبية ثمن لها ، وفي جميع الاحوال فان الغرض من ذلك هو تسهيل وتقييم وتسوية ما ينشأ نتيجة المعاملات الدولية المختلفة.

تتمثل مشكلة البحث بعدم استقرار سعر الصرف خلال مدة البحث بسبب تأثرة بالازمات الاقتصادية الداخلية والوضع السياسي السائد في العراق فضلا عن انعكاس الازمات الاقتصادية العالمية على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد العراقي.

ثالثا : فرضية البحث

وبالنسبة لانواع اسعار الصرف يمكن التمييز بين عدة انواع من سعر الصرف نذكر اهمها:

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان عدم استقرار اسعار الصرف تنعكس سلبا على النمو الاقتصادي.

1. سعر الصرف الاسمي

يعرف سعر الصرف الاسمي على انه سعر عملة اجنبية بدلالة وحدات عملة محلية ، اي انه عبارة عن مقياس لقيمة عملة احدى الدول التي يمكن تبادلها بقيمة دولة اخرى ، ويتم تبادل العملات او عمليات شراء وبيع العملات حسب اسعار هذه العملات بين بعضها البعض ، ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعا للعرض والطلب عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية معينة ، ولهذا يمكن لسعر الصرف ان يتغير تبعا لتغير الطلب والعرض بدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد . فارتفاع سعر عملة ما يؤشر على الامتياز بالنسبة للعملات الاخرى (قدي ، 2003 ، 103).

رابعا : أهداف البحث

يهدف البحث الى التعرف على الاطار النظري لاسعار الصرف ونماذج النمو الاقتصادي فضلا عن قياس اثر تقلبات سعر الصرف على النمو الاقتصادي في العراق عن طريق صياغة نموذج قياسي للمدة 1995-2015.

خامسا : هيكل البحث

من اجل التحقق من فرضية البحث والتوصل الى هدف البحث تم تقسيمه الى اربعة مباحث : تناول المبحث الاول مفهوم ومحددات سعر الصرف ، في حين خصص المبحث الثاني للتعرف على النمو الاقتصادي مفهومه وبعض نماذجه ، وتضمن المبحث الثالث بعض المؤشرات الاقتصادية في العراق ، اما المبحث الرابع فقد كرس لقياس وتحليل أثر تقلبات سعر صرف الدينار العراقي في النمو الاقتصادي . وأخيرا سيتم التوصل الى جملة من الاستنتاجات والتوصيات التي تخص البحث

المبحث الأول : مفهوم ومحددات سعر الصرف**أولا : مفهوم وانواع سعر الصرف**

ان تطور العلاقات الدولية بما فيها المبادلات التجارية وانتقال رؤوس الاموال ادى الى تشابك العلاقات الاقتصادية بين دول العالم المختلفة ، حيث لكل دولة عملة وطنية خاصة بها يتم التعامل بها في مختلف المعاملات ، الأمر الذي ادى الى وجود ما يسمى بسعر الصرف ، وهو يمثل سعر عملة بعملة اخرى او نسبة مبادلة عملتين ، فاحدى العملتين تعد سلعة والعملة الاخرى تعد ثمن لها ، ويعرف سعر الصرف ايضا بأنه ذلك المعدل الذي يتم على اساسه تبادل عملة دولة ما ببقية عملات دول العالم (بوخاري ، 2010 ، 120).

كما يعرف سعر الصرف بأنه عدد الوحدات النقدية التي تبديل به وحدة من العملة المحلية الى اخرى اجنبية (بين عملتين مختلفتين) ، وهو بهذا يجسد اداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات ، وهو يربط بين اسعار السلع في الاقتصاد المحلي واسعارها في السوق العالمية ، فالسعر العالمي والسعر المحلي للسلعة مرتبطان من خلال سعر الصرف (قدي ، 2003 ، 103).

2. سعر الصرف الحقيقي

وهو يعبر عن عدد الوحدات من السلع الاجنبية في مقابل وحدة واحدة من السلع المحلية ، وان سعر الصرف الحقيقي ما هو الا سعر الصرف الاسمي معدلا بالرقم القياسي للاسعار ، اي ان هذا السعر يهتم بتأثير التضخم على سعر الصرف الاجنبي للدولة وذلك من خلال الصيغة التي تجمع الرقم القياسي لمستويات الاسعار في الدولة المقارنة (معروف ، 2005 ، 301).

و يتم حساب سعر الصرف الحقيقي وفق المعادلة الآتية (علي وسمير ، 2012 ، 50).

$$Pf / TCR = TCN . Pd$$

حيث ان:

$$TCR = \text{سعر الصرف الحقيقي}$$

$$TCN = \text{سعر الصرف الاسمي}$$

$$Pd = \text{مستوى الاسعار في البلد المحلي}$$

$$Pf = \text{مستوى الاسعار في البلد الاجنبي}$$

2. التضخم

تعد درجة التضخم النقدي من العوامل المؤثرة في اختيار الدولة لنظام السعر الخاص بها ، فالدول ذات معدلات التضخم المختلفة تميل للاخذ بنظام سعر الصرف الحر ، والسياسة النقدية في ظل حركة رأس المال الدولية ، لا يمكن لها ان تتعايش مع نظام تثبيت اسعار الصرف . فالارتباط بين معالجة التضخم واسعار الصرف الحرة ادى ببعض الاقتصاديين الى القول بان واحدا من معالجة التضخم هو زيادة تقلبات اسعار الصرف ، فمتغيرات مثل التضخم والموعد يؤثران على سعر الصرف.

3. اسعار الفائدة

ان الاختلاف او التفاوت في اسعار الفائدة يؤثر في حركة رؤوس الاموال ، فان رفع سعر الفائدة سيؤدي الى جذب رؤوس الاموال الاجنبية لغرض تحقيق الارباح ومن شأن ذلك ان يؤدي الى زيادة الطلب على العملة الوطنية وزيادة عرض العملة الاجنبية الذي من شأنه ان يؤدي الى زيادة سعر صرف العملة الوطنية وانخفاض سعر الصرف بالنسبة للعملة الاجنبية (الجاسم ، 1976 ، 340)

4. ميزان المدفوعات

يمثل ميزان المدفوعات حلقة الوصل التي تعكس علاقة بلد ما بالعالم الخارجي ، فمن المعروف ان ميزان المدفوعات اما ان يعاني من عجز او يعاني من فائض او انه متعادل ، ففي حالة العجز يعني ان الطلب على الصرف الاجنبي يزيد على عرضه وان سعر الصرف يتجه الى الارتفاع ، في حين يميل سعر الصرف الى الانخفاض في حالة الفائض وذلك لزيادة العرض الاجنبي عن الطلب على الصرف الاجنبي (معروف ، 2005 ، 213) . اما اذا كان ميزان المدفوعات يميل الى التعادل فان سعر الصرف سوف يميل الى التوازن.

5. حجم الموازنة العامة للدولة

من المعروف ان لحجم الموازنة العامة للدولة تأثير واضح على اسعار الصرف ، ففي حالة ضخامة التخصيصات في الموازنة واتباع سياسة توسعية عن طريق زيادة الانفاق العام الذي يساهم في زيادة مستوى النشاط الاقتصادي وارتفاع المستوى العام للأسعار ، الامر الذي يساهم في خفض سعر الصرف بالنسبة للعملة المحلية . وبالعكس في حال اتباع الدولة سياسة انكماشية عن طريق تقليص حجم الانفاق العام الذي يؤدي الى انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي والحد من حجم الطلب وانخفاض المستوى العام للأسعار وبالتالي رفع سعر الصرف للعملة المحلية (عباس ، 2008 ، 65)

6. المضاربة

ويقصد بها محاولة تحقيق ارباح نتيجة لتوقع تغيرات اسعار الصرف ن فالمضاربون يشتركون كميات أكبر من الصرف الاجنبي عند انخفاض سعر توقعها منهم ان الاسعار ستعود الى الارتفاع ثانية والعكس صحيح ، لذلك فان للمضاربة تأثير على طلب وعرض الصرف الاجنبي وبالتالي فانها تؤثر في تحديد سعر الصرف (البيلاوي ، 1998 ، 68) .

فكلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي كلما زادت القدرة التنافسية للبلد المحلي ، لان سعر الصرف الحقيقي للعملة المحلية مقابل العملة الاجنبية يعكس الفرق بين القوة الشرائية في البلد الاجنبي والبلد المحلي .

3. سعر الصرف الفعلي

يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة من العملات الأخرى وان اسعار الصرف الفعلية لاتأخذ في الحسبان الاختلافات في معدلات التضخم بشكل عام ، ولهذا لا تعتبر مقاييس ملائمة لبيان الموقف التنافسي لدولة ما بالنسبة لمنافسيها (كريانين ، 2007 ، 292).

ثانيا : العوامل المؤثرة والمحددة لسعر الصرف

ان سعر الصرف هو ثمن كفاي الائتمان يتحدد بشكل اساسي بتفاعل قوى العرض والطلب ، ومن المعروف ان هناك علاقة دالية طردية بين سعر الصرف وعرض الصرف الاجنبي ، اذ ان عرض الصرف الاجنبي يمثل طلب مشتق من طلب الاجانب على السلع والخدمات الوطنية . فانخفاض اسعار السلع والخدمات الوطنية يؤدي الى زيادة الكميات المطلوبة منها في الخارج ويؤدي ذلك الى زيادة الطلب على العملة الوطنية اي زيادة عرض الصرف الاجنبي

كما ان الطلب على الصرف الاجنبي هو طلب مشتق من طلب السلع والخدمات الاجنبية وهناك علاقة دالية عكسية تبين الكميات المطلوبة من الصرف الاجنبي وسعر الصرف ، اذ ان ارتفاع سعر الصرف يعني زيادة عدد الوحدات من العملة الوطنية المدفوعة لقاء وحدة واحدة من العملة الاجنبية ، ويعني ذلك ارتفاع اثمان السلع والخدمات الاجنبية فتتخفف نتيجة لذلك الكمية المطلوبة من الصرف الاجنبي اي من البضائع والخدمات الاجنبية (سالم ، 1984 ، 10)

وبالاضافة الى ما تقدم فهناك عدة عوامل تؤثر في سعر الصرف اهمها:

1. عرض النقد

يؤثر عرض النقد على سعر الصرف حيث تؤكد نظرية كمية النقود على العلاقة القائمة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار ، فالافراط في الاصدار النقدي وزيادة كمية النقود تؤدي الى ارتفاع المستوى العام للأسعار ، الامر الذي يجعل سلع الدولة المعنية اقل قدرة على منافسة سلع الدول الاخرى ، وهذا يؤدي الى زيادة الاستيرادات وانخفاض الصادرات اي زيادة في الطلب على العملات الاجنبية وانخفاض الطلب على العملة المحلية ، بمعنى انخفاض قيمة العملة المحلية وارتفاع اسعار صرف العملات الاجنبية (العكيلي ، 2007 ، 51)

وبناء على ماتقدم يتم التركيز عادة على التغيرات النوعية ومصدرها التقدم التقني الذي يعد مفتاح النمو الاقتصادي لاي دولة ، كما يتم التركيز على معدل النمو السكاني والادخار والمخزون من رأس المال (الاستثمار) ، والذي يمكن من خلاله جلب المزيد من التكنولوجيا ، حيث ان المهم ليس توفر الموارد الطبيعية بكميات كبيرة ولكن الأهم هو حسن استخدام المتاحة منها والاستفادة من وفورات الحجم .

ثانيا : نماذج النمو الاقتصادي

1- نموذج هارود – دومار

يوضح نموذج هارود – دومار العلاقة بين النمو الاقتصادي ومتطلبات راس المال حيث ينطلق هذا النموذج بان في مقدمة مايتطلبه الامر عند التخطيط الوقوف على مقدار راس المال اللازم لتحقيق زيادة معينة في الدخل القومي . اي ان المضمون الرئيسي لهذا النموذج هو ان الانتاج لاي وحدة اقتصادية يعتمد على كمية راس المال المستثمر في تلك الوحدة .

ويخلص هذا النموذج بان النمو الاقتصادي يمكن تصوره كدالة للميل الحد للادخار ومعامل راس المال / الناتج وبصيغته جبرية

$$G=F(MPS,K/Y)$$

حيث

$$Y = \text{الدخل القومي}$$

$$K = \text{راس المال}$$

$$S = \text{الادخار}$$

$$\Delta = \text{التغيرات من فترة الى اخرى}$$

عندئذ معدل النمو هو

$$G = \frac{\Delta Y}{Y}$$

$$S = S/Y$$

ونسبة الادخارات الى الدخل القومي هي

اي ان الميل الحدى للادخار يساوي الميل المتوسط في حالة التوازن اي مساواة الادخار بالاستثمار $S=I$ فان $I=I/Y$ وان الاستثمار هو التغير الذي يحصل في خزين راس المال

$$\Delta K = I$$

وان الزيادة في معامل راس المال / الانتاج يمكن ان تعرف

$$K = \frac{\Delta K}{\Delta Y} = \frac{I}{\Delta Y}$$

وبعد ذلك

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{I/K}{I/\Delta Y}$$

$$G = \frac{S}{K}$$

7. الظروف السياسية والطبيعية

ان الاضطرابات السياسية وحالات الحروب الداخلية والخارجية وحوادث المجاعات والانقلابات من العوامل التي تؤثر على سعر الصرف لكونها تؤثر على الوضع الاقتصادي في البلد بشكل عام واطراف التجارة بشكل خاص وبالتالي تؤدي الى تغيير الطلب على الصرف الاجنبي ثم تغيير سعر الصرف .

المبحث الثاني : النمو الاقتصادي مفهومه وبعض نماذجه

اولا : مفهوم النمو الاقتصادي

يعد النمو الاقتصادي من المفاهيم التي لا يوجد اختلاف في تفسيرها ، اذ يتفق المختصون على ان النمو الاقتصادي هو الزيادة الحقيقية في الانتاج ، والتي تحصل نتيجة لحدوث تغيرات كمية في عوامل الانتاج (اي نمو قوة العمل الناجم عن نمو السكان ، وتراكم رأس المال) وتغيرات نوعية مصدرها التقدم التقني في حالة الاستخدام الكامل (Shephord , 1978,183) . اي ان النمو الاقتصادي يتمثل بالزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين ، وهذه السلع والخدمات يتم انتاجها باستخدام عناصر الانتاج الريسة وهي الارض والعمل ورأس المال والتنظيم ، وعادة ما يضاف الى ذلك استقرار هذه الزيادة في الانتاج لفترة طويلة من الزمن وبالشكل الذي يؤدي الى زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي وليس الاسمي .

وبذلك يمكن القول ان هذا المفهوم يتضمن ثلاث شرط اساسية : (عجمية ، 2000 ، 51)

1- ان زيادة النتائج المحلي الاجمالي يترتب عليها زيادة في متوسط نصيب الفرد ، بمعنى ان نمو الناتج المحلي الاجمالي يجب ان يفوق معدل النمو السكاني ، وعليه فان :

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي - معدل النمو السكاني

2- يجب ان تكون الزيادة في متوسط دخل الفرد حقيقية وليست اسمية ، بمعنى ان الزيادة الاسمية في الدخل الفردي يجب ان تفوق المؤشر العام للأسعار (التضخم) ، لان كثير من الدول فشلت في احنواء الأسعار الأمر الذي ادى الى ارتفاع الدخل الفردي كالرواتب والاجور وغيرها بشكل آلي كنتيجة لارتفاع الاسعار ، الا ان هذه الزيادة في الحل الفردي اسمية ولم تمكن الافراد من الحصول على كميات اضافية من السلع والخدمات ، وبذلك يكون:

معدل النمو الاقتصادي = معدل الزيادة في الدخل النقدي الفردي - معدل التضخم

3- يجب ان تكون الزيادة المتحققة في الناتج المحلي الاجمالي او متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي مستمرة الى المدى الطويل وليست مؤقتة أو آنية تزول بزوال اسبابها .

نقصان الانتاجية الحدية لاجد عوامل الانتاج لانكون الا على حساب نقصان او زيادة المدخلات الاخرى في العملية الانتاجية وفي حالة ثبات مزج عوامل الانتاج ، فان ذلك يؤدي ثبات الانتاجية لتلك العوامل .

اما الاقتصادي Meade فقد ادخل عنصر الزمن في الدالة الانتاجية وفق الصيغة

(التالية : Meade, 1962,11)

$$Y=F(K,L,R,M,T)$$

اذ تمثل K,L,R,M,T راس المال والعمل والارض والزمن على التوالي ، الزمن في هذه الصيغة اذ يمثل اتجاه التحسن التكنولوجي . وان العوامل المدخلة ترتبط بعلاقة سببية بالانتاج ، وان زيادة اي عامل او توليفه من العوامل ، فان الانتاج يزداد بكمية معينة .

ان نمو الناتج بافتراض ثبات عنصر الارض يتقرر في حدود التغيرات في العوامل الانتاجية المدخلة ، اي ان :

$$\Delta Y = V \cdot \Delta K + W \cdot \Delta L + \Delta M$$

اذ يمثل (W,V) الانتاجية الحدية لراس المال والعمل على التوالي . $(\Delta L, \Delta K)$ الزيادة في راس المال والعمل على التوالي . M نسبة مساهمة التقدم التكنولوجي

ومن الصيغة اعلاه يلاحظ ان الانتاجية الحديه لراس المال (V) تختلف عن معكوس الزيادة في نسبة راس المال / الناتج $(\Delta K / \Delta Y)$ حيث تقاس الزيادة في الانتاج المتناهي من اضافة وحدة واحدة من راس المال مع بقاء المدخلات الاخرى ثابتة وكذلك الحال بالنسبة للانتاجية الحديه للعمل (W) ونسبة (العمل / الناتج) .

ان نمو الناتج في النموذج النيوكلاسيكي يعبر عنه بالصيغة التالية :

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{VK}{Y} \cdot \frac{\Delta K}{K} + \frac{WL}{Y} \cdot \frac{\Delta L}{L} + \frac{\Delta M}{Y}$$

اذ يمثل $\frac{\Delta M}{Y}$ ، $\frac{\Delta L}{L}$ ، $\frac{\Delta K}{K}$ ، $\frac{\Delta Y}{Y}$ معدلات النمو السنوية لكل من الناتج ، راس المال ، العمل ، التقدم التكنولوجي ، وان $\frac{VK}{Y}$ ، $\frac{WL}{Y}$ مروونات الناتج بالنسبة لراس المال والعمل على التوالي وان الصيغة اعلاه تعني ان :

النمو الاقتصادي = مرونة الناتج بالنسبة لراس المال × معدل نمو خزين راس المال + مرونة الناتج بالنسبة للعمل × معدل نمو قوة العمل + معدل نمو الناتج بسبب التقدم التكنولوجي .

3- نموذج كاليكسي

يبين هذا النموذج العلاقة بين تراكم راس المال ومعدل نمو الدخل القومي في اقتصاد قائم على التخطيط ، وقد صيغت معادلات النموذج في ضوء المعايير الضرورية في تحديد العلاقة بين زيادة الدخل القومي والاستثمارات الانتاجية ومستوى الدخل من جهة اخرى وعلى النحو التالي :-

فطبقا لهذا النموذج يتحدد معدل النمو بمعاملين رئيسيين هما المعامل الحدي لراس المال ومعدل الاستثمار (نسبة الادخار الى الدخل) ويمكن ان يزداد معدل النمو بطريقتين اما بزيادة معدل الاستثمار او بتخفيض معامل راس المال وبتخفيض معامل راس المال يعني زيادة كفاءة الاستثمار .

فبالنسبة للطريقة الاولى هناك صعوبة في رفع نسبة الادخار الى المدخل القومي في الدول النامية الا بمعدلات بطيئة وذلك بسبب انخفاض متوسط دخل الفرد وبالتالي ظالة قدره الادخارية لذا اصبح الاهتمام أكثر بمعامل راس المال ويمكن اعادة كتابة النموذج بحيث ياخذ معدل نمو السكان بنظر الاعتبار وهو يفترض بان السكان وقوة العمل بنموان بمعدل نسبي ثابت مستقل عن بقية القوى الاقتصادية ويمكن الرمز لهذا المعدل (n) وبذلك يتم استخلاص ما يطلق عليه بالمعدل الصافي للنمو الاقتصادي G ويمكن التعبير عن هذا النموذج بالصيغة الاتية :

$$G = \frac{S}{k} - n$$

وطبقا لهذا النموذج مع افتراض تحقيق نسبة معينة من الاستثمارات يتحدد معدل النمو بمعاملين رئيسيين هما المعامل الحدي لراس المال ومعدل نمو السكان ولكون معدل نمو السكان مرتفعا في الدول النامية ويتعذر تخفيضه وانقاصه في الامد القصير على الاقل فان الاهتمام اصبح بمعامل راس المال في هذه الدول ايضا .

2- نموذج النمو النيوكلاسيكي

تتم اهمية الكبيرة بالنسبة لنموذج النمو النيوكلاسيكي في استخدام تغيرات اسعار العوامل وتغيرات نسب الانتاجية التي ترمح بها المدخلات في العملية الانتاجية ، فالاسعار منخفضة نسبيا للعمل مثلا يفترض ان تؤدي الى احلال العمل بدلا من راس المال . والذي يضمن امكثنيات الاحلال هذه هي تضمين افتراض كفاءة قوى المنافسة داخل الاقتصاد بما يؤدي الى احداث تغيرات في قدره النسبية للعوامل ، وهذه بدورها تنعكس في تغيرات السعر النسبي ، والمنتجون حساسون بدرجة كبيرة لتغيرات الاسعار هذه ، لذلك يعمدون الى تغيير اساليهم الانتاجية .

وترجع النظرية النيوكلاسيكي بصيغتها وبنائها المنطقي الكامل الى الاقتصاد الامريكي كلارك اذ تقرر هذه النظرية ان قيمة السلعة تتشكل من عوامل الانتاج الرئيسية المتمثلة بالعمل ، وراس المال ، والارض . وتقاس مساهمة كل عامل بانتاجيته الحدية .

ان تحديد عوامل الانتاج وفق هذه النظرية انما يتعرض للعلاقات التكو- اقتصادية التي تحكم عملية خلق الناتج ، وبالتالي فان الحديث عن دور كل عامل من عوامل الانتاج بصورة منفردة في خلق الناتج ، انما ينصرف الى دراسة حركة الحجم المادي للناتج ، والعوامل التي تحققه بالاسعار الثابتة . (المشهداني ، 1990 ، 99)

لقد حاول solow في نموده ان يوفّر التقنيات الملائمة في كيفية بيان الاحلال المستمر بين العمل وراس المال في انتاج البضاعة المركبة . وفي اقتصاد كهذا ، فان زيادة او

وباستخدام معدل النمو الاستثمار المنتج (ri) مع افتراض (a) ، (u) لهذا القطاع كما هو للاقتصاد لمجموعه بعد اجراء سلسلة من الاشتقاقات الى الصيغة الاتية :-

$$\Delta Y = \frac{1}{M} I$$

Y = الدخل القومي

M = معامل راس المال

I = الاستثمارات

$$\frac{I_i}{I} = \frac{M_i}{M} \cdot \frac{I}{Y} + M_i(r_i - r)$$

ففي حالة النمو الموحد الذي ينمو فيها كل من الاستثمار والدخل بنفس المعدل (r=ri) يكون (I/Y) ، (Ii/I) ، مقداور ثابتا ، بينما في حالة النمو المعجل يكون (r) و (I/Y) كلاهما متزايدان ، والزيادة في (I/Y) تعني ان الاستثمار ينمو بمعدل اسرع من الدخل القومي (ri > r) .

المبحث الثالث : بعض المؤشرات الاقتصادية في العراق

تم اختيار بعض المؤشرات الاقتصادية لغرض تحليلها اعتمادها في الجانب القياسي وهي الناتج المحلي الاجمالي وسعر الصرف والاستثمار الاجنبي المباشر ومعدل نمو عرض النقد السنوي وحجم الصادرات ومعدل البطالة وحسب الجدول (1) .

جدول (1)

بعض المؤشرات الاقتصادية في العراق للسنة 1995 - 2015

السنوات	سعر الصرف الفوازري	الاستثمار الاجنبي المباشر كمتون دولار	معدل نمو عرض النقد السنوي % (M1)	حجم الصادرات القياسية مليار دولار	معدل البطالة	العرض النقدي الاجمالي القيمة الفوازري = مليار دولار
1995	1674.5	2	195.1	1963	12.9	32.230
1996	1170.0	1	36.2	2.764	13.9	30.999
1997	1471.0	1	8.1	6385	15.4	30.240
1998	1620.0	7	30.2	7.427	17.4	29.122
1999	1972.0	7	9.8	13.067	20.2	28.046
2000	1930.0	3	16.5	18.742	22.4	26.826
2001	1929.0	6	24.9	12.872	24.6	25.659
2002	1956.0	2	39.6	12.219	26.7	24.544
2003	1936.0	5	91.6	9.711	28.1	23.464
2004	1453.0	300	75.8	17.810	26.8	33.700
2005	1472.0	515	12.3	23.697	17.9	32.116
2006	1475.0	383	35.6	30.529	17.5	42.620
2007	1267.0	972	40.5	39.587	11.7	69.556
2008	1203.0	1856	29.8	63.726	15.3	109.100
2009	1182.0	1452	32.3	39.430	14	98.987
2010	1185.0	1438	38.7	51.764	12	121.335
2011	1196.0	1396	20.7	79.681	8	153.032
2012	1233.0	2082	4.6	94.209	11.9	184.192
2013	1232.0	3400	16.2	89.768	12.4	195.382
2014	1214.0	5131	3.5	83.981	12.7	196.493
2015	1226	3469	8.1	89.319	13.2	192.022

المصدر:

- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الثرات الإحصائية للسنوات 1995 - 2016 .
- حسن ، مسلم قاسم ، نيسان 2018 ، اثر المتغيرات الاقتصادية في تقلبات سعر صرف الدينار العراقي للسنة 1995 - 2016 ، مجلة جامعة التنمية البشرية ، ص 104 .

1- الناتج المحلي الاجمالي:

يعد الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات الاقتصادية المعبرة عن النمو الاقتصادي في أي بلد، ومن المعروف ان الاقتصاد العراقي يعاني من اختلالات هيكلية جعلته سريع التأثر بالاحداث التي واجهته ، فقد عانى الاقتصاد العراقي في مطلع التسعينيات من الحصار الاقتصادي الشامل الذي فرض عليه ومن نشوب حرب مدمرة فضلا

وهذا يعني كلما زادت الاستثمارات كلما ادى الى زيادة معدل نمو الدخل القومي والعكس صحيح. ويعتمد كاليكسي في نموده بان هناك عوامل اخرى تؤثر على الزيادة في الدخل القومي وليس الاستثمارات هي العامل الوحيد الذي يؤثر في زيادة الدخل القومي . ما يكون معوقا ويؤثر سلبا على الزيادة في الدخل القومي كالاندثار والتقاعد الفني الذي يلحق بالطاقة الانتاجية . اي انه نتيجة لذلك فان الدخل القومي سيميط في السنة التالية بمقدار (ay) حيث تكزن (a) معلمة الاندثار ومنها ما يؤدي الى زيادة الدخل القومي كادخال التحسينات في تنظيم العمل والاقتصاد في استهلاك المواد الاولية حيث تؤدي مثل هذه الجهود في بداية السنة القادمة الى زيادة الدخل القومي بمقدار (uy) ، حيث تمثل (u) معامل الزيادة في الدخل القومي الناتج عن ادخال التحسينات في تنظيم العمل والاقتصاد في استخدام المواد الاولية :-

وبناء على ماتقدم يكون نموذج كاليكسي على النحو الاتي :-

$$\Delta Y = \frac{1}{M} I - Ay + Uy$$

ولاجل تحديد معدل نمو الدخل القومي يكون اعادة كتابة النموذج بالصيغة الاتية :-

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{1}{M} \cdot \frac{1}{Y} - a + u$$

ويرمز لمعدل نمو الدخل القومي ب (r) فتكون صيغة النموذج على النحو التالي :-

$$r = \frac{1}{M} \cdot \frac{1}{Y} - a + u$$

ان معدل النمو (r) لا يتغير اذا بقيت حصة الاستثمار النسبية في الدخل القومي (I/Y) على حالها بافتراض ثبات u,a,m . ولكن ثبات (I/Y) تجعل الاستثمار ينمو بنفس نسبة الدخل القومي ويفترض كاليكسي في نموده ثبات نسبة راس المال الى الانتاج (M) ويجدد شكل العلاقة بين (M) لمجموع الاقتصاد ، و (Mi) لقطاع الاستثمار ، و (Mc) لباقي القطاعات على النحو الاتي :-

$$\frac{1}{M} \cdot I = \frac{1}{M_i} I_i + \frac{1}{M_c} (I - I_i)$$

ويؤخذ بنظر الاعتبار الفرق بين (M) و (Mi) ويعد محما في توزيع الاستثمارات بين قطاع الاستثمار وغير الاستثماري ، ولبيان التغيرات في الحصة النسبية لقطاع الاستثمار وان مجموع الاستثمار (Ii/I) الناتجة عن التغيرات في حصة الاستثمار النسبية في الدخل القومي (I/Y) .

من خلال استقرار الأرقام الواردة في الجدول (1) يتضح لنا ان هناك تذبذباً واضحاً في سعر صرف الدينار العراقي نتيجة للعوامل الخارجية و الداخلية لاسيما تصدير النفط الذي يعد مصدر للعملة الاجنبية من جهة والاصرار على العمل بنظام سعر الصرف الثابت من قبل الحكومة، مع تعدد مستويات الصرف الرسمية الذي يمكن توصيفه بنظام تعدد الصرف الثابت، ان عقد التسعينيات عمل على خلق سوق موازية للصرف الاجنبي، كانت هذه السوق هجينة التكوين تتعامل بمعدلات صرف الدينار العراقي وتختلف باختلاف فئة العملة العراقية وطريقة طبعها. كما وان هذه السوق كانت المحرك والقائد لتحديد سعر الصرف وفق النظام الموعوم المطلق او التام الصرف Purely Floating . (صالح، 2008، 7).

الامر الذي ادى الى تقلبات في سعر الصرف الدينار خلال السنوات (1995-2000)، اذ ان قيمة الدولار الواحد في سنة 2000 بلغت 1930 دينار، مقارنة بسنة 1995 وهي 1647.5 دينار، هذا بالرغم من توقيع مذكرة التفاهم مع الامم المتحدة (النفط مقابل الغذاء) في تلك الفترة، ومن ثم واصل تدهور سعر الصرف الدينار خلال المدة (2000-2003) اذ بلغ 1936 دينار للدولار الواحد سنة 2003، وربما يعود السبب في ذلك الى عدة اسباب نذكر أهمها :

- تزايد عرض العملة المحلية بسبب اعتماد سياسة سياسة الاصدار النقدي لتمويل العجز .
- المضاربة بالعملات وهو ما اسهم في بروز ظاهرة السوق الموازية جراء استبدال العملة المحلية بالدولار .
- اعتماد اسلوب استيراد بدون تحويل خارجي مما ادى الى خروج كيات كبيرة من العملة المحلية .

بعد احداث عام 2003 حصل البنك المركزي العراقي على استقلاله اثر صدور القانون رقم (56) لسنة 2004 والذي اعتبر بمثابة مرحلة انتقالية في تاريخ الجهاز المصرفي العراقي. وقد مثل سعر الصرف للدينار العراقي الهدف الأساسي للسلطة النقدية، والعمل على تحسين قيمة الدينار العراقي ثم المحافظة على استقرار هذه القيمة والذي أكد عليه قانونه الجديد. فبعد ان كان سعر صرف الدينار محدود (1936) دينار لكل دولار بداية 2003 ارتفعت قيمته بشكل كبير بعد تنفيذ مزادات العملة الاجنبية ليصل الى (1453) دينار لكل سنة 2004 . . واستمر سعر صرف الدينار العراقي بالارتفاع حتى بلغ (1233) دينار لكل دولار عام 2012 وبعد ذلك شهد سعر صرف الدينار استقرار ملحوظاً في السوق ، كما ان التحسن الذي حدث في قيمة العملة العراقية خلال هذه المدة زاد من ثقة الافراد بالدينار العراقي، الامر الذي ساهم في تلاشي التباين بين سعري الصرف الموازي والرسمي تقريباً .

عن العقوبات الاقتصادية بضمنها تجميد ارصده في البنوك الدولية والدمار الشامل الذي اصاب البنى التحتية والمؤسسات الانتاجية والمرافق الخدمية كل هذه العوامل ساهمت في تدهور معدل نمو الناتج المحلي ، ويتبين من الجدول (1) ان الناتج المحلي الاجمالي بلغ (32.23) مليار دولار في سنة 1995، ومن ثم بدأ الناتج المحلي الاجمالي بتراجع خلال المدة (1996-2003) حيث بلغ (23.464-30.999) مليار دولار (البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، 2004.89) انظر الجدول (1)، فيما بعد سنة 2004 حدث تغير ايجابي في الناتج المحلي الاجمالي واستمر التحسن اذ قدر بـ (109.100) مليار دولار سنة 2008 نتيجة ارتفاع اسعار النفط اذ وصل الى 150 دولار للبرميل الواحد في نفس السنة، اما فيما بعد سنة 2008 تآثر الاقتصاد العراقي في تداعيات الازمة المالية العالمية، وذلك من خلال تراجع اسعار النفط عالمياً وقد بدا ذلك واضحاً في تراجع معدلات الناتج المحلي الاجمالي (98.987) سنة 2009 مقارنة بالسنة السابقة، والمدة المحصورة بين 2010-2012 كان هناك تحسن ملحوظ في قيم الناتج المحلي الاجمالي اذ بلغ (153.032 / 184.192) مليار دولار، اما السنوات (2013-2014) شهد استقراراً في الناتج المحلي الاجمالي حيث بلغ (196.493-195.382) مليار دولار، واما في سنة 2015 شهد تراجعاً حيث بلغ 192.022 مليار دولار، نتيجة لمواجهة الاقتصاد العراقي لتحديات سياسية واقتصادية، مما ادى الى تدهور الوضع الامني بسبب سيطرة المجمع الارهابية على عدد من محافظات العراق اذ ادت الى تدمير البنى التحتية لاسيما في ظل وجود بعض الحقول النفطية المهمة في هذه المناطق، الى جانب الهبوط السريع لاسعار النفط عالمياً ادى الى تراجع عوائد الصادرات النفطية لاسيما ان الاقتصاد العراقي اعتماده حوالي 90% على صادرات النفط وعدم تنوع مصادر الدخل هذا مما ادى الى انخفاض الناتج المحلي الاجمالي.

2- سعر الصرف

يعد سعر الصرف أداة مهمة لربط الاقتصاد المحلي باقتصادات البلدان الأخرى، وتبرز أهمية سعر الصرف من خلال استعماله ك مؤشر لقياس تنافسية البلد مع البلدان الأخرى. إذ أن العلاقة بين التنافسية ومستوى سعر الصرف الحقيقي هي علاقة عكسية، وكذلك تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية المتجسدة بالتوازن الداخلي والتوازن الخارجي، إذ أن التوازن الداخلي يتحقق عندما يكون هناك استقرار في المستوى العام للأسعار والأجور، فضلاً عن تحقيق العمالة الكاملة، في حين أن تحقيق التوازن الخارجي يتم عن طريق توازن ميزان المدفوعات، والمقصود هنا هو التوازن الاقتصادي (المدفوعات الخارجية تساوي الإيرادات الخارجية) وليس التوازن المحاسبي (الجانب الدائن يساوي الجانب المدين)، ويمكن عن طريق سعر الصرف تحقيق أهداف السياسة النقدية من خلال استخدام سعر الصرف كعامل لتخفيض نسبة التضخم. (بوخاري، 2010: 121)

لدى المصارف التجارية وهو التعريف التقليدي للنقود والمعمول به في معظم الإحصاءات والدراسات . ، وبعد سنة 1990 ونتيجة للعقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق لجأت الدولة الى الاصدار النقدي نتيجة توقف الصادرات النفطية وشحة العملة الاجنبية، مما ادى ذلك الى ارتفاع معدل النمو النقدي بدرجة كبيرة حيث بلغ (195%) عام 1995 كما هو واضح في الجدول (1) ، الامر الذي ادى الى انخفاض قيمة الدينار العراقي وارتفاع المستوى العام للأسعار بشكل لم يسبق له مثيل، وفي سنة 2003، ارتفع معدل عرض النقد الى (91.6%)، بسبب الافراط في الكتلة النقدية، نتيجة الحرب الذي فرضت على العراق في تلك السنة، وبالرغم من محاولة السلطة النقدية في ظل تشريعها الجديد الى تفعيل معدل الفائدة لجذب الودائع المختلفة، وبخاصة الادخارية، بشكل منح المصارف حرية إقرار معدلات الفائدة الدائنة والمدينة، واعتماد الميزان في السيطرة على الكتلة النقدية ، الا ان الذي تحقق هو تخفيض نسبة نمو عرض النقد من (75.8 %) سنة 2004 الى (29.8%) سنة 2008 واستمر الانخفاض في المعروض النقدي ليصل الى (20.7 %) سنة 2011 ، و كما تحقق انخفاض واضح في معدل نمو عرض النقود الى (16.2% و 3.5%) لسنتي 2013 و 2014 على التوالي ، وفي سنة 2015 ارتفع قليلاً حيث بلغ 8.1% نتيجة لتدهور الاوضاع السياسية للبلاد.

5- الصادرات

تعد التجارة الخارجية احدى القطاعات الاقتصادية المهمة وبشكل خاص في الدول النامية عن طريق دورها في زيادة معدلات نمو الدخل القومي وتحقيق التحويلات الهيكلية في الاقتصاد الوطني ، وتوفير السلع الاتاجية والاستهلاكية الضرورية ، وتمثل الصادرات عامل اضافة مباشر للدخل القومي باعتبارها مصدر الحصول على العملات الاجنبية اللازمة لتحقيق التقدم الاقتصادي ، لذلك فان استقرار حصيلة الصادرات سينعكس حتماً على رفع مستوى النشاط الاقتصادي في الجوانب المختلفة لاسيما سعر الصرف، مما يعني توفير البيئة الملائمة لتحقيق نشاط متميز في مختلف القطاعات والوحدات الاقتصادية .

وقد اصيبت التجارة الخارجية للعراق بشلل شبه تام خلال عقد التسعينات نتيجة الحصار الاقتصادي الذي اوقف التعامل الخارجي للعراق ونتيجة لذلك توقفت الصادرات النفطية، لتتخفف حجم الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، حيث بلغت (1.96) مليار دولار سنة 1995. وشهد النصف الثاني من العقد المذكور تحسناً في اقيام الصادرات بعد توقيع العراق لمذكرة التفاهم اذ سمح للعراق في ضوءاً بتصدير كميات محدودة من النفط الخام مقابل كميات من الغذاء والدواء، ونتيجة لذلك ارتفعت حجم الصادرات لتصل الى (18.742) مليار دولار سنة 2000 ، الا انها بدأت بالانخفاض لتصل الى (9.71) مليار دولار سنة 2003، نتيجة لتدهور اوضاع البلاد بسبب الحرب في تلك السنة، وبعد سنة 2004 شهد العراق تحسناً في حجم الصادرات لتصل الى (63.726) مليار دولار سنة 2008 ، اما سنة 2009 تراجع حجم الصادرات نتيجة الازمة المالية العالمية لعام 2008 وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية والعراق من بينها ، وهكذا هو حال حجم الصادرات اتسم بالتذبذب خلال مدة البحث .

6- معدل البطالة

تؤكد العديد من الدراسات والبحوث على وجود علاقة ترابطية بين معدلات النمو الاقتصادي وتغير معدلات البطالة السائد في الاقتصاد ، وتغير معدل النمو الاقتصادي يؤدي الى انخفاض معدلات البطالة بنسب متفاوتة ، وكذلك فان

3- الاستثمار الاجنبي المباشر

مما لاشك في ان الاستثمار الاجنبي المباشر سيقدم فرصاً مباشرة وكبيرة لتطوير الاقتصاد العراقي المتهللة بأعادة بناء وزيادة فرص العمل لتشغيل المزيد من الايدي العاملة والقضاء على البطالة ، كونه مصدر تمويل غير منشئ للديون ويتسم بالاستقرار مقارنة بالصادر التمويلية الأخرى، فيما لو كانت مؤشرات مناخ الاستثمار في البلد المضيف تتسم بالاستقرار وتعمل على تشجيع تلك الاستثمارات . وإن زيادة حجم الاستثمار الاجنبي المباشر يمكن أن تؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي عن طريق زيادة القيمة المضافة وخلق فرص العمل لتشغيل الأيدي العاملة وتدريبها إذ أن الشركات المستثمرة تستخدم أفراداً يتمتعون بمهارات عالية ويمكن لها نقل هذه المهارة والخبرة إلى الدول المضيفة عن طريق إقامة مرافق للتدريب وبالتالي فإن هذه العملية يمكن أن تخدم الاقتصاد من خلال رفع معدلات نمو (خليل ، 2004 ، 38) .

ويتمتع الاقتصاد العراقي بالعديد من الخصائص والمميزات متمثلة — (الثروات الطبيعية والبشرية والسوق الاستهلاكية الكبيرة والحوافز والضمانات التي يقدمها العراق) التي تجعله منطقة جذب للاستثمارات الأجنبية ، كما تعمل الحكومة العراقية جاهدة لتوفير كافة الضمانات والامتيازات لجذب الاستثمار الأجنبي والتي جسدها بشكل واضح قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 ومدى أهميته في جذب الاستثمارات الوطنية وتشجيع المستثمرين الأجانب للاستثمار رؤوس أموالهم في العراق ، فيرى أن واقع الحال يفصح عن وجود محددات أو معوقات سياسية وأخرى اقتصادية تعرقل عمل الشركات متعددة الجنسية وتمنع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى العراق .

من الجدول (1) يتضح ضعف تدفق الأستثمار الأجنبي المباشر الى العراق حتى عام 2002، ولم تولى الحكومة آنذاك إهتماماً للأستثمار الأجنبي ، وربما يعود السبب في ذلك الى الاعتقاد السائد بأنه نوع من أنواع الإستعمار من اجل الأستيلاء على ثروة البلاد، أما سبب ضعف تدفق

الاستثمار الاجنبي المباشر الى العراق بعد 2003 فيعزى الى الوضع الأمني والسياسي المتدهور ، وضعف البنى الأرتكازية الأساسية التي يتطلبها قدوم الأستثمار الجني ، إضافة الى إنتشار الفساد المالي والإداري، إلا أنه في عام 2007 حصلت نقلة نوعية في زيادة الاستثمار الاجنبي المباشر حيث وصل الى (972) مليون دولار ثم استمر بالارتفاع ليصل الى (5131) مليون دولار سنة 2014 محققاً نسبة زيادة قدرها (427.9%) مقارنة بسنة 2007

4- عرض النقد

ينصرف إلى إجمالي تداول كمية النقود المصدرة خلال فترة زمنية معينة، أي أن هناك فرقاً بين مفهوم كمية النقود وهي الكمية المصدرة من النقود التي يتم تحديدها بناء على قرار من السلطات النقدية في البلاد (البنك المركزي مثلاً)، وبين مفهوم عرض النقود الذي يعني تداول النقود حيث يؤثر في هذا التداول هجمات كثيرة منها البنك المركزي وينطوي عرض النقود على عدة أنواع منها (M1) عرض النقود بالمعنى الضيق الذي يعبر عن النقود الورقية والمعدنية المتداولة خارج البنوك + الودائع الجارية تحت الطلب

$$Y_i = F (X_1 + X_2 + X_3 + X_4 + X_5)$$

وان التقدير ما لم يتضمن حد الاضطراب (Ui) فإنه لا يعبر عن حقيقة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ، لذلك أصبحت الصيغة المعبرة عن حقيقة العلاقة كالاتي :

$$Y_i = B_0 + B_1X_1 + B_2 X_2 + B_3 X_3 + B_4X_4 + B_5X_5 + U_i$$

حيث ان:

Y_i : الناتج المحلي الاجمالي

X_1 : الاستثمار الاجنبي المباشر

X_2 : معدل البطالة

X_3 : سعر الصرف

X_4 : حجم الصادرات

X_5 : معدل نمو عرض النقد السنوي

وبعد الاستعانة بالبرنامج الاحصائي الجاهز (SPSS) واعتماد طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية ، وتطبيقها على البيانات الواردة في الجدول (1) تم تقدير معاملات الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة كلا على حد حسب الجدول (2) ، ثم الانتقال الى تقدير الانحدار الخطي المتعدد حسب الجدول (3) .

جدول (2)

معاملات الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة

	y	X1	X2	X3	X4	X5	
Pearson Correlation	Y	1.000	.925	-.655	-.694	.974	-.366
	X1	.925	1.000	-.530	-.624	.881	-.362
	X2	-.655	-.530	1.000	.795	-.603	.154
	X3	-.694	-.624	.795	1.000	-.662	.245
	X4	.974	.881	-.603	-.662	1.000	-.431
	X5	-.366	-.362	.154	.245	-.431	1.000
Sig. (1-tailed)	Y		.000	.001	.000	.000	.051
	X1	.000		.007	.001	.000	.054
	X2	.001	.007		.000	.002	.252
	X3	.000	.001	.000		.001	.142
	X4	.000	.000	.002	.001		.026
	X5	.051	.054	.252	.142	.026	
N	Y	21	21	21	21	21	21
	X1	21	21	21	21	21	21
	X2	21	21	21	21	21	21
	X3	21	21	21	21	21	21
	X4	21	21	21	21	21	21
	X5	21	21	21	21	21	21

المصدر: من اعداد الباحث بالاضافة على البرنامج الاحصائي SPSS

من خلال استقراء الارقام الواردة في الجدول (2) الذي يوضح معامل ارتباط المتغير التابع (Y) المتمثل بالناتج المحلي الإجمالي بالمتغيرات المستقلة نلاحظ ما يأتي :

ارتفاع معدلات البطالة قد يؤثر على النمو الاقتصادي بشكل تحدده طبيعة البطالة ومصدرها ومدى ارتباطها بالقطاعات الأكثر تأثراً على النمو في الاقتصاد ، لذا تم اختيار معدل البطالة كأحد المتغيرات التي تؤثر على النمو الاقتصادي في العراق ، اذ تعد البطالة من اخطر المشاكل التي تواجه الاقتصاد العراقي، فهي تسبب فقدان فرص أساسية في الحصول على الدخل. وما يترتب على ذلك في انخفاض المستوى المعيشي – للأفراد ونمو عدد من يقعون تحت خط الفقر ، وهذا ما حصل بالفعل في العراق والسبب في ذلك هو توقف الانشطة الاستثمارية في الاقتصاد بسبب نقص الموارد المالية الريعية وما تشكله من ثقل في استراتيجيات الانفاق الحكومي والموازنة العامة ويعود السبب في ذلك خلال فترة التسعينات الى الحصار الاقتصادي المفروض على العراق .

ان الجدول (1) يعكس المعدلات العالية للبطالة ، اذ ارتفعت من 12.9% سنة 1995 الى 28.1 % عام 2003 وهذا مؤشر على فشل السوق المحلي ومؤشر على انخفاض الناتج المحلي ، وان السبب في ارتفاع معدلات البطالة بعد عام 2003 يعود الى جملة اسباب نذكر أهمها (عبيد ، 2017 ، 289) :

- حل مؤسسات البوالة الامنية والعسكرية وعدد من الوزارات المدنية علماثر قرار سلطة الائتلاف المؤقتة .
- توقف المنشآت الاقتصادية على اثر تدمير الخطوط الانتاجية فيها بسبب الاحتلال الامريكي للعراق حيث توقفت أكثر من 192 منشأة اقتصادية عامة كما اشارت الى ذلك الكثير من الدراسات حول الاقتصاد العراقي .
- هروب رؤوس الاموال العراقية الى الخارج بسبب عدم الاستقرار الامني والسياسي مما عطل الكثير من المشاريع الاقتصادية القادرة على تخفيض معدلات البطالة .

المبحث الرابع : قياس وتحليل أثر تقلبات سعر صرف الدينار العراقي في النمو الاقتصادي

توجد العديد من العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي وفقا للنظريات الاقتصادية والدراسات التجريبية من بينها التغيرات في سعر الصرف ، ومن اجل التحديد الدقيق لاثر هذه العوامل في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (1995 – 2015) ، تم بناء نموذج قياسي يتضمن متغير تابع وعددا من المتغيرات المستقلة ، وتم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد في التقدير بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) كونها تعطي افضل التقديرات الخطية غير المتحيزة والمتفقة غالبا مع منطوق النظرية الاقتصادية ، وان الشكل الرياضي الذي يعبر عن العوامل سالفة الذكر يتمثل بالصيغة الرياضية الآتية :

يتضح من التقدير ان معامل التحديد 97% من التغيرات في المتغير التابع سببها المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج ، وان ما تبقى 3% تعود الى متغيرات لم يتضمنها النموذج المقدر والتي يعبر عنها بالمتغير العشوائي اوحده الخطأ العشوائي U ، كما تشير النتائج الى معنوية النموذج ككل ، اذ بلغت قيمة F المحسوبة (128.518) عند مستوى معنوية 5% وهي أكبر من قيمة F الجدولية عند نفس مستوى المعنوية .

وتشير قيم اختبار (t) المحسوبة الى عدم معنوية كل من المتغيرات المستقلة الممثلة بمعدل البطالة وسعر الصرف ومعدل نمو عرض النقود اضافة الى الحد الثابت كون القيمة الجدولية كون القيمة الجدولية لاختبار (t) أكبر من القيمة المحسوبة عند مستوى معنوية 5% ، في حين كانت معنوية بالنسبة لكل من الاستثمار الاجنبي المباشر وحجم الصادرات ، اذ جاءت (t) المحسوبة أكبر من الجدولية عند نفس المستوى من المعنوية .

وتشير نتائج التقدير ايضا الى العلاقة الطردية بين الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي المعبر عنه بالنتائج المحلي الاجمالي ، اذ ان زيادة الاستثمار الاجنبي المباشر بوحدة واحدة سوف تعمل على زيادة الناتج المحلي الاجمالي في العراق بمقدار (0.014) وحدة ، وهذا ما ينسجم مع النظرية الاقتصادية التي تؤكد على العلاقة الايجابية بين الاستثمار والناتج المحلي الاجمالي . كما تشير النتائج الى العلاقة العكسية بين كل من معدل البطالة وسعر الصرف مع الناتج المحلي الاجمالي ، اذ ان زيادة معدل البطالة وسعر الصرف بمقدار وحدة واحدة سيؤدي تخفيض الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (1.252 , 0.03) وحدة على التوالي . وبخصوص سعر الصرف تشير النظرية الاقتصادية الى العلاقة الطردية بين سعر الصرف والصادرات حيث ان ارتفاع سعر الصرف الاجنبي اي ان انخفاض قيمة العملة المحلية تؤدي الى زيادة الصادرات ، في حين يترك تغير سعر الصرف اثار سلبية لكون انخفاض قيمة العملة قد تؤدي الى ارتفاع الواردات من السلع والخدمات ، كما يؤثر على رغبة المستثمر الاجنبي في الاستثمار داخل البلد .

ومن نتائج التقدير ايضا يتبين لنا ان العلاقة بين حجم الصادرات والنمو الاقتصادي علاقة طردية ، اي ان زيادة حجم الصادرات بمقدار وحدة واحدة تؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (1.374) وحدة وهذا ينسجم مع منطوق النظرية الاقتصادية ايضا .

الاستنتاجات والمقترحات

أولاً : الاستنتاجات

1. يمثل سعر الصرف حلقة الوصل في العلاقات الدولية كونه يعكس الوضع الاقتصادي لاي دولة داخليا وخارجيا ، فهو يربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي ، ويمثل المرآة العاكسة لمركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي وذلك عن طريق العلاقة بين الاستيرتات والصادرات .
2. عدم استقرار سعر صرف الدينار العراقي خلال مدة البحث ، وبما يعود السبب في ذلك الى عدم استقرار الوضع السياسي والحصار الذي فرض

1. ان علاقة الارتباط بين المتغير التابع (Y) المتمثل بالناتج المحلي الإجمالي والمتغير (X1) المتمثل بالاستثمار الأجنبي المباشر كانت علاقة موجبة طردية قوية اذ بلغت 92% والمعنوية 0 بمستوى دلالة 0.01 وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط شبه كاملة بين الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر.

2. ان علاقة الارتباط بين المتغير التابع (Y) الممثلة بالناتج المحلي الإجمالي والمتغير (x2) المتمثل ب معدل البطالة كانت علاقة عكسية بلغت (-65%) بمستوى معنوية 001 ومستوى دلالة 0.01 وهذا يدل على ان زيادة البطالة يؤدي الى نقصان الناتج المحلي الإجمالي.

3. ان علاقة الارتباط بين المتغير التابع (Y) المتمثل بالناتج المحلي الإجمالي والمتغير (X3) المتمثل بسعر الصرف الموازي كانت علاقة ارتباط عكسية بمقدار (-69%) وهي علاقة عكسية أي ان زيادة سعر الصرف الموازي يؤدي الى نقصان الناتج المحلي الإجمالي.

4. ان علاقة الارتباط بين المتغير التابع (y) المتمثل بالناتج المحلي الإجمالي والمتغير (X4) المتمثل حجم الصادرات كانت علاقة موجبة طردية قوية مقدارها 97% أي ان زيادة الصادرات تؤدي الى زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

5. ان علاقة الارتباط بين المتغير (y) المتمثل بالناتج المحلي الإجمالي والمتغير X5 كانت علاقة عكسية ضعيفة مقدارها -36%

جدول (3)

تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد

Model Summary ^a									
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change
1	.989 ^a	.977	.970	11.632396	.977	128.518	5	15	.000

ANOVA ^a						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	86950.335	5	17390.067	128.518	.000 ^b
	Residual	2029.690	15	135.313		
	Total	88980.025	20			

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
	(Constant)	27.769	20.449		1.358	.195
	X1	.014	.004	.299	3.570	.003
	X2	-1.252	.766	-.108	-1.634	.123
	X3	.003	.015	.014	.193	.860
	X4	1.374	.187	.674	7.331	.000
	X5	.072	.069	.045	1.043	.314

المصدر : من اعداد الباحث بالاصدار على البرنامج الإحصائي spss

يوضح الجدول (3) النتائج التي تم التوصل اليها من تقدير اثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع ، ويمكن صياغة المعادلة المقدرة بالشكل الآتي:

$$Y = 27.769_{(t=1.358)} + 0.014X1_{(t=3.570)} + (-1.252)X2_{(t=-1.634)} + (-0.03)X3_{(t=0.193)} + 1.374X4_{(t=7.331)} + 0.072X5_{(t=1.043)} + u$$

$$\overline{R^2} = 97 \quad R^2 = 97.7\% \quad F = 128.518 \quad \text{Sig} = 0.00$$

والاجراءات القانونية والاقتصادية التي تساهم في ذلك ، ومن بينها خلق بيئة آمنة ومستقرة تساهم في جذب الاستثمارات الاجنبية فضلا عن التصدي للفساد المالي والاداري بشكا حازم .

3. في حالة ارتفاع سعر صرف العملة الاجنبية مقابل العملة المحلية ، وللمحافظة على القيمة الحقيقية للعائدات لابد من التوجه في الاستيراد من الدول التي تتصف باقل ارتفاع بمعدلات صادراتها .
4. اتباع سياسة مالية مناسبة بالشكل الذي يضمن استقرار سعر الصرف ، والتحكم في المستوى العام للاسعار باعتباره العامل الاساس والاكثر تأثيرا على اسعار الصرف .

قائمة المصادر

اولا : المصادر باللغة العربية

- بوخاري ، خلوصي ، سياسة الصرف الاجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية دراسة تحليلية للأثار الاقتصادية لسياسة سعر الصرف الاجنبي ، بيروت ، 2010 .
- البيلاوي ، حازم ، نظرية التجارة الدولية ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، 1998
- الجاسم ، خزعل مهدي ، الاقتصاد الدولي ، دار الجاحظ ، بغداد ، 1976 .
- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، النشرات الاحصائية للسنوات 1995-2016 .
- حسن ، مسلم قاسم ، نيسان 2018 ، اثر المتغيرات الاقتصادية في تقلبات سعر صرف الدينار العراقي للمدة 1995 – 2015 ، مجلة جامعة التنمية البشرية ، ص 104 .
- خليل ، ستار جبار ، (أهمية الاستثمار الأجنبي ودوره في عملية التنمية الاقتصادية)، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي، الجامعة المستنصرية، العدد الخامس عشر، أيلول 2004.
- سلم ، عبد الحسين سالم ، دراسة في اسعار الصرف وتغيراتها واثرها في اقتصاديات الخليج العربي ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 1984 .
- صالح ، مظهر محمد ، نظام معدلات الصرف في العراق : نموذج تشخيصي للواقع العراقي ، 2008.
- عباس ، صباح نوري ، اثر التضخم على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي للمدة 1990 – 2005 ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد السابع عشر ، 2008 .

- على العراق والحرب الذي فرضت عليه وماترتب عليها من فساد مالي واداري ، فضلا عن اعتماد العراق على تصدير النفط الذي يعد مصدرا للعملة الاجنبية ، الامر الذي يجعله أكثر عرضة للعوامل الخارجية والتأثر فيها .
3. ان استقرار سعر صرف الدينار يعكس نجاح السلطات النقدية في المحافظة على قيمته ، وقدرتها على مواجهة التحديات والتأثيرات الخارجية التي يتعرض لها الاقتصاد .اي ان ثبات سعر الصرف يساهم في ترسيخ الاستقرار النقدي ، اذ من الاهداف الرئيسة لاغلب الدول الوصول الى سعر صرف حقيقي يقترب من السعر التوازني والابتعاد عن المغالاة فيه .
 4. التذبذب الواضح في قيمة الناتج المحلي الاجمالي خلال مدة البحث بوصفه من اهم المؤشرات الاقتصادية المعبرة عن النمو الاقتصادي ، ويعود السبب في ذلك الى الاختلالات الهيكلية الذي يعاني منها الاقتصاد العراقي ، الامر الذي جعله سريع التأثر بالاحداث التي واجهته طيلة مدة البحث بدءا من الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق والحرب الذي تعرض لها ، والتي ادت الى الدمار الشامل لجميع البنى التحتية والمؤسسات الانتاجية والمرافق الخدمية التي ساهمت بانخفاض الناتج المحلي.
 5. تعد الصادرات مصدرا للحصول على العملات الاجنبية اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي ، كما انها تمثل عامل اضافة مباشر للدخل القومي ، اذ شهدت قيمة الصادرات تذبذبا واضحا خلال مدة البحث ، ففي عقد التسعينيات مثلا اصيبت التجارة الخارجية بشكل عام بشلل شبه تام نتيجة الحصار الشامل المفروض على العراق اذذاك ، فضلا عن الحرب التي تعرض لها العراق عام 2003 وما ترتب عليها من فساد اداري ومالي وعدم استقرار الوضع السياسي لسنوات عديدة .
 6. اظهرت نتائج التقدير القياسي ارتفاع القوة التفسيرية للنموذج المقدر ، اذ بلغ معامل التحديد المعدل 97% ، مما يعني ان المتغيرات المستقلة المستخدمة في النموذج تفسر 97% من التغيرات التي تحصل في النمو الاقتصادي ، كما اشارت النتائج الى معنوية النموذج ككل وذلك بالاستناد الى اختبار F حيث كانت قيمة F المحتمسبة أكبر قيمتها الجدولية .

ثانيا : المقترحات

1. زيادة فاعلية السياسة النقدية في التأثير بشكل أكبر على التغيرات التي تحصل في عرض النقد والعمل للسيطرة على الكتلة النقدية عن طريق التناسب بين عرض النقد والناتج المحلي لتحقيق التوازن بين القطاعين الحقيقي والنقدي ، الامر الذي يساهم في استقرار سعر الصرف .
2. ضرورة اعتماد سياسات اقتصادية كفوءة عن طريق وضع استراتيجية اقتصادية ذات اهداف واولويات وطرق تنفيذ واضحة تساهم في معالجة التديات التي تواجه النمو الاقتصادي في العراق ، وتحديد الاليات

المشهداني ، عبد الكريم عبدالله محمد ، استخدام الأساليب القياسية في تحليل مصادر نمو الصناعة التحويلية في العراق للمدة 1965 – 1985 ، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 1990 .
معروف ، هوشيار ، تحليل الاقتصاد الكلي ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2005 .

ثانيا : المصادر باللغة الانكليزية

J. E.Meade. Aneo – classical Theory of Economic Growth,
2nd,London,1962.
Shepherd , A . Ross, International Economics Amicro-
Macro Approach , U.S. A.Merrill,1978 .

عبيد ، باسم خميس ، تقدير وتحليل العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ومعدل البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة 1990- 2014، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، العدد 96 ، المجلد 23 ، جامعة بغداد، 2017 .
عجمية ، محمد عبد العزيز ، التنمية الاقتصادية : دراسات نظرية وتطبيقية، جامعة الاسكندرية ، 2000 .
علي ، لزعر وسيمير ، بيت يحيى ، معدل الصرف الفعلي الحقيقي وتنافسية الاقتصاد الجزائري ، مجلة الباحث ، العدد 11 ، جامعة ورقاة ، الجزائر ، 2012 .
لعكيلي ، نمارق قاسم حسين سعيد ، قياس الاثر المتبادل بين النمو الاقتصادي والتضخم وسعر الصرف في الاقتصاد العراقي للمدة (1982-2002)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2007.
قدي ، عبد المجيد ، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية ، ديوان المطبوعات الجزائرية ، الجزائر ، 2003 .
كريانين ، موردوخاي ، الاقتصاد الدولي ، تعريب محمد ابراهيم منصور وعلي مسعود عطية ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، 2007 .